THE EDGE CONSULTANCY

التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج

تقرير قطاع
الطاقة في الكويت

30 يونيو 2025

الملخص التنفيذي

- أدّت تخفيضات إنتاج «أوبك+» إلى تراجع إيرادات النفط في الكويت خلال السنوات القليلة الماضية. ومن المرجّح أن تؤدي التوترات الجيوسياسية الحالية إلى تقليص الطلب على النفط على المدى القصير، مما يزيد من الضغوطات السلبية على الإيرادات النفطية. وقد يرتفع العجز المالي في الكويت مقارنةً بالتقديرات السابقة البالغة ٦,٣ مليار دينار كويتي للسنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

- أدى تصاعد الصراع بين إيران وإسرائيل إلى ارتفاع أسعار النفط الخام لتصل إلى ٧٧ دولارًا أمريكيًا للبرميل في يونيو ٢٠٢٥، في ظل مخاوف من تعطل الإمدادات العالمية للنفط. ستحدّد التطورات في الأشهر المقبلة مسار أسعار النفط الخام، وبالتالي التأثير على الوضع المالي للكويت ونمو الناتج المحلي الإجمالي، نظرًا لأن الإيرادات النفطية تشكل نحو ٤٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

- تُدار صناعة النفط في الكويت بشكل أساسي من قبل مؤسسة البترول الكويتية المملوكة للدولة وشركاتها التابعة محليًا ودوليًا. وسجّلت الشركة انخفاضًا في الإيرادات بنسبة ٢٦,٧٪ على أساس سنوي في عام ٢٠٢٤، نتيجة لتخفيضات الإنتاج وانخفاض أسعار النفط. كما ساهمت التكاليف المرتفعة المرتبطة باستخراج النفط الخام وتكريره وتصنيع البتروكيماويات في تآكل الهوامش، مما قلّل من الربحية خلال العام.

- كذلك، تراجعت الأداءات المالية للشركات المدرجة في قطاع الطاقة في الكويت. حيث سجّلت المجموعة البترولية المستقلة انخفاضًا بنسبة ٢٣,٧٪ في الإيرادات على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥. أما شركة برقان لحفر الآبار فقد سجّلت انخفاضًا بنسبة ٦,٩٪ في الإيرادات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤، وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات من خدمات الحفر.

- وفي المقابل، تواصل مبادرة رؤية الكويت ٢٠٣٥ التقدّم نحو تنويع الاقتصاد، مع تركيز خاص على التحوّل في قطاع الطاقة. من المتوقع أن تصل نسبة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة إلى ١٥٪ من إجمالي القدرة بحلول عام ٢٠٣٠. كما تستكشف الكويت إدخال الهيدروجين الأخضر، حيث تم منح عقد استشاري لشركة KBR في عام ٢٠٢٤ لتطوير خطة رئيسية لتنفيذ قدرة إنتاجية تصل إلى ١٧ غيغاواط من الطاقة المتجددة و٢٥ غيغاواط من الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٥٠. وحتى الآن، لا يزال سوق المركبات الكهربائية في الكويت في مراحله الأولى، غير أن الإصلاحات التنظيمية والحوافز الحكومية قد تسهم في تسريع تبني المركبات الكهربائية، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٥ في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة.

- **نظرة مستقبلية:** من المتوقع أن يشهد العجز المالي في الكويت ارتفاعًا على المدى القصير نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، بينما تسعى المنطقة إلى استكشاف قنوات تشغيل بديلة بسبب الصراع الإيراني الإسرائيلي. من المرجّح أن تظهر ضغوط تضخمية على المدى القصير، وسيشهد القطاع الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي تأثرًا في المدى القريب، لكنه سيعود للاستقرار على المدى البعيد.

قطاع الطاقة في الكويت

نظرة عامة على القطاع

تشكّل الكويت ما نسبته ٨٫٣٪ من إجمالي احتياطيات النفط الخام العالمية، وتمتلك أيضًا احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، ومعظمها من الغاز المصاحب. تنتج البلاد ثلاث درجات من النفط الخام، وذلك بحسب نوع المكمن: النفط الخام الكويتي التقليدي المُعدّ للتصدير، والنفط الثقيل ضمن نطاق كثافة يتراوح بين ١٦ و١٨ درجة بحسب معيار المعهد الأمريكي للبترول، والنفط الخفيف المُستخرج من الطبقات الأعمق. ومع ذلك، وعلى الرغم من وفرة النفط الخام، سجّل قطاع النفط في الكويت تراجعًا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت من ذروتها البالغة ٦١٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٣٪ في عام ٢٠٢٤.

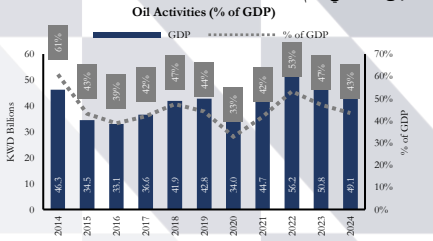

المصدر: CSB Kuwait

خلال السنوات الثلاث الماضية، بلغ متوسط إنتاج الكويت من النفط الخام حوالي ٢٫٥٩ مليون برميل يوميًا. إلا أنه، ومع إعلان تحالف أوبك+ عن خفض الإنتاج بمقدار ٢٫٢ مليون برميل في عام ٢٠٢٣، تراجع إنتاج الكويت إلى متوسط قدره ٢٫٤٩ مليون برميل خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٣ حتى فبراير ٢٠٢٥.

أدّت إعلانات «أوبك+» منذ أبريل ٢٠٢٥ بشأن زيادة إنتاج النفط الخام خلال الفترة من أبريل إلى يوليو إلى ارتفاع إنتاج الكويت ليصل إلى ٢٫٦٢ مليون برميل يوميًا حتى مايو ٢٠٢٥.

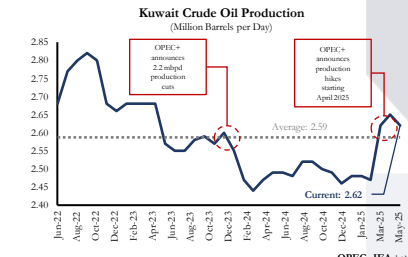

المصدر: OPEC, IEA

نظرًا لاعتماد الكويت المالي على الإيرادات النفطية، فإن أي تغيّرات في أسواق الطاقة العالمية قد تُحدث تأثيرًا كبيرًا على الوضع المالي للكويت. ومن أبرز الاتجاهات التي تُشكّل مسار سوق الطاقة العالمي: التوسع في استخدام المركبات الكهربائية، والتحوّل نحو مصادر الطاقة المتجددة، والتطورات الجيوسياسية الناتجة عن إعلان الحكومة الأمريكية لرسوم جمركية معدّلة.

وقد أدّى الأثر المشترك لهذه الاتجاهات إلى ضعف الطلب العالمي على النفط الخام، مما ساهم في انخفاض الأسعار على مستوى العالم، بما في ذلك أسعار النفط الكويتي المُعدّ للتصدير.

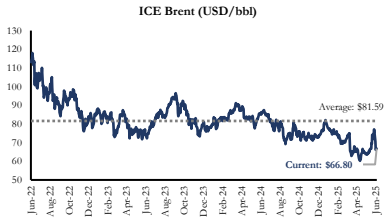

المصدر: Investing

منذ بداية عام ٢٠٢٥، كان سعر النفط الخام أقل من ٨٠ دولاراً للبرميل. بعد إعلان الولايات المتحدة عن التعريفات الجمركية، انخفضت أسعار النفط إلى ٦٠ دولاراً للبرميل، وهو قريب من نقطة التعادل لمعظم الدول المصدرة للنفط. ومع ذلك، تلا استئناف محادثات التجارة بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين تصعيد الصراع بين إيران وإسرائيل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، حيث وصل السعر إلى ٧٧ دولاراً للبرميل في ١٩ يونيو ٢٠٢٥. وحتى تاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٢٥، يُسعر خام برنت في بورصة ICE عند ٦٦.٨٠ دولاراً للبرميل، بينما يبلغ سعر خام التصدير الكويتي ٦٩.٣٤ دولاراً للبرميل. ويشير ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي مقارنة ببرنت إلى المخاطر الأعلى المرتبطة بالجغرافيا بسبب الصراع الإيراني الإسرائيلي.

قطاع الطاقة في الكويت (تابع)

المشاركون في الصناعة

بينما تدفع التطورات الجيوسياسية والتكنولوجية تحركات سوق النفط الخام، قامت الكويت بزيادة استثماراتها في صناعة النفط والغاز لتحسين البنية التحتية وتوسيع قدرات الإنتاج في البلاد. تأسست موسسة البترول الكويتية في عام ١٩٨٠، وهي المؤسسة الحكومية التي تدير قطاع النفط في البلاد وتخضع لإشراف وزارة النفط. تعمل الشركة من خلال شركاتها التابعة المنتشرة عبر سلسلة إمداد النفط الخام في الكويت، حيث توظف نحو ٢٣,٠٠٠ شخص (حتى عام ٢٠٢٤) منهم ٩٠.٨٪ من المواطنين الكويتيين.

الشركات التابعة الرئيسية المملوكة بالكامل تشمل:

- شركة نفط الكويت: ٥٤١ بئراً و٢,١٤٩ عملية صيانة ← حوالي ٢.٦ مليون برميل يومياً من النفط الخام.
- شركة نفط الخليج الكويتية: مشاركة في العمليات المشتركة في الخفجي وعمليات الوفرة المشتركة.
- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية: ٣٠ مشروعاً في ١٠ دول.
- شركة البترول الوطنية الكويتية : طاقة تكرير ٠.٨ مليون برميل يومياً من النفط الخام و٣.١٢٥ مليار قدم مكعب يومياً من الغاز.
- الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة: طاقة تكرير ٠.٦ مليون برميل يومياً من النفط الخام و٢.٧ مليون طن سنوياً من البتروكيماويات
- شركة صناعة الكيماويات البترولية: طاقة إنتاج ٩ ملايين طن سنوياً.
- شركة ناقلات النفط الكويتية: ١١ ناقلة نفط خام، ١٣ ناقلة منتجات، ٥ ناقلات غاز مسال، وسفينتان للتزود بالوقود.
- شركة البترول الكويتية العالمية: ٣ مشاريع مشتركة، أكثر من ٣٥٠٠ محطة خدمة، وخدمات مباشرة.

تاريخياً، كانت إيرادات مؤسسة البترول الكويتية تعتمد بشكل أساسي على مبيعات النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة. وقد نما قطاع **المنتجات البترولية المكررة** في المؤسسة بنسبة ١٩.٨٪ بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، ليصبح المساهم الرئيسي في الإيرادات، حيث **شكّل ٤٩.٤٪ من إيرادات الشركة في عام ٢٠٢٤**، مقارنة بـ ٤٠.٤٪ من النفط الخام. وتعتمد ربحية المؤسسة بشكل كبير على تحركات أسعار النفط الخام، وبالتالي تبقى متقلبة. ويتضح ذلك من خلال التغيرات الكبيرة في **نسب العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول**، حيث تراجعت هذه النسب بشكل حاد بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بسبب جائحة كوفيد-١٩، ثم بلغت ذروتها نتيجة الصراع الروسي الأوكراني في ٢٠٢٢–٢٠٢٣، **قبل أن تنخفض مجدداً في ٢٠٢٣–٢٠٢٤** بسبب انخفاض أسعار النفط الناتج عن ضعف الطلب.

Key Financials	2020	2021	2022	2023	2024
Revenue (KWD Bn)	25.4	16.4	32.0	42.2	36.6
Crude Oil (% of Revenue)	55.6%	55.4%	53.3%	47.6%	40.2%
RPP (% of Revenue)	34.6%	32.6%	35.4%	42.1%	49.4%
RoE	1.64%	0.40%	4.84%	9.91%	5.00%
RoA	0.15%	-0.50%	2.40%	5.29%	2.13%

تشمل التزامات المؤسسة بشكل رئيسي توزيعات أرباح للحكومة (٦٠ قسطاً ربع سنوياً بقيمة ١٣٧,٥٤٣ ديناراً كويتياً لكل قسط، بين يونيو ٢٠٢١ ومارس ٢٠٣٦)، وقروض طويلة الأجل ممنوحة لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بمقدار ٢.٩ مليار دينار كويتي، والتزامات إيجارية بقيمة ١.١ مليار دينار، ومزايا الموظفين بقيمة ١.٦ مليار دينار، وذلك حتى عام ٢٠٢٤ – مما أدى إلى **انخفاض نسبة الدين إلى حقوق الملكية إلى ٠.١٥** – وهي نسبة منخفضة يمكن أن تدعم النمو المستقبلي مع إمكانية زيادة مؤسسة البترول الكويتية من مستوى الاقتراض.

إلى جانب مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، تحتضن الكويت خمس شركات مدرجة في قطاع الطاقة من أهمها:

المجموعة البترولية المستقلة، وتبلغ قيمتها السوقية ١٠٩.٣ مليون دينار كويتي. تعمل في تسويق المنتجات البترولية والنفط الخام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. انخفضت إيرادات المجموعة إلى ٢٦٥.١ مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٤٧.٧ مليون دينار في الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

الشركة الوطنية للخدمات البترولية، وتبلغ قيمتها السوقية ١٢٣.٥ مليون دينار كويتي. تُقدّم خدمات الضخ بالضغط في الكويت. سجّلت الشركة إيرادات قدرها ٤١.٠ مليون دينار في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٣٩.٥ مليون دينار في عام ٢٠٢٣، مع تحقيق عائد على حقوق الملكية بنسبة ٢٩.٥٪.

شركة برقان لحفر الآبار، وتبلغ قيمتها السوقية ٤٢.٣ مليون دينار كويتي. تُقدّم خدمات التطوير والاستكشاف، إلى جانب خدمات الحفر وصيانة الآبار في جميع أنحاء الكويت. وقد سجّلت الشركة انخفاضاً طفيفاً في إيرادات الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤، حيث بلغت ٣٥.٠ مليون دينار كويتي، مقارنة بـ ٣٧.٦ مليون دينار في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣، نتيجة لانخفاض إيرادات خدمات الحفر.

قطاع الطاقة في الكويت (تابع)

رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥: بداية عصر التحول في مجال الطاقة

أُطلقت رؤية كويت ٢٠٣٥ في عام ٢٠١٧ كمبادرة استراتيجية من قبل الحكومة تهدف إلى تحويل الكويت من خلال التركيز على تنويع الاقتصاد، وتطوير التكنولوجيا، وتعزيز البنية التحتية.

ومن الجوانب الأساسية في هذه الرؤية تقليل اعتماد الكويت على النفط الخام، الذي يُعدّ المصدر الرئيسي للصادرات، وتحويل البلاد إلى اقتصاد متنوع. وفي إطار هذا التحول، **تسعى الحكومة إلى توليد ١٥٪ من احتياجات الكويت من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يعادل ما بين ٤.٥ و٥ جيجاواط** – وذلك من خلال مشاريع تعتمد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر. واعتباراً من مايو ٢٠٢٥، بلغت القدرة المركبة للطاقة المتجددة ٧٠ ميجاواط، وذلك في محطة الشقايا.

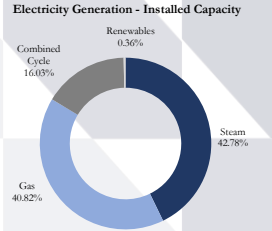

المصدر: وزارة الكهرباء و الماء

من أبرز التطورات في مسار التحول نحو الطاقة المتجددة العقد الاستشاري الذي منحته شركة نفط الكويت لشركة "كي بي آر" الأمريكية، وذلك لإعداد مخطط وطني شامل يهدف إلى توليد ١٧ جيجاواط من الطاقة المتجددة و٢٥ جيجاواط من الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تقدّم شركة "كي بي آر" خطتها بنهاية عام ٢٠٢٥ أو في مطلع عام ٢٠٢٦، والتي ستتضمن استراتيجية تدريجية لتنفيذ قدرات الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر وتخزين الطاقة ضمن شبكة الكهرباء الكويتية. ووفقاً لتقديرات معهد الكويت للأبحاث العلمية، من المتوقع أن تصل القدرة الإنتاجية الكهربائية إلى ٣٢ جيجاواط بحلول عام ٢٠٣٥، أي بزيادة قدرها ٦٥٪ مقارنة بالقدرة المركبة الحالية. ومن المتوقع أن تمثل محطة الشقايا – عند اكتمالها – نحو ١٥٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للكهرباء.

السيارات الكهربائية

سوق السيارات الكهربائية في الكويت لا يزال في مرحلة مبكرة، حيث يوجد أقل من ١٠٠٠ سيارة كهربائية نشطة في البلاد حتى عام ٢٠٢٤، مقارنة بأكثر من ٢.٥ مليون سيارة تقليدية. ومن المتوقع أن ينمو سوق السيارات الكهربائية بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٤١.٩٪ ليصل إلى مليار و١٠٠ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً لتقديرات شركة أستيوت أناليتيكا.

السيارات الكهربائية خيار أنظف مقارنة بالسيارات التقليدية بسبب انبعاثاتها المنخفضة بشكل كبير. كما تعد الكفاءة الاقتصادية عاملاً رئيسياً، حيث توفر السيارات الكهربائية مصاريف وقود أقل على المدى الطويل. حالياً، ونظراً لعدم توفر السيارات الكهربائية بشكل مباشر في السوق المحلي، يقوم العملاء باستيرادها من مناطق أخرى. ومع ذلك، تخضع جميع السيارات المستوردة للضرائب الجمركية بغض النظر عن نوعها أو شكلها. ويُعتبر سعر السيارات الكهربائية أعلى بنسبة ٢٠ إلى ٣٠٪ مقارنة بسيارات الاحتراق الداخلي، وهذا يعكس التكلفة الإضافية لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية.

بالنظر إلى خطة رؤية الكويت ٢٠٣٥ التي تسعى لإدخال قدرات كبيرة من الطاقة المتجددة، فإن وضع إطار لتحفيز شراء السيارات الكهربائية بدلاً من السيارات التقليدية يتماشى مع الاستراتيجية طويلة الأمد للبلاد. ومن العوامل الأساسية في هذا الإطار هو إنشاء وتطوير بنية تحتية للشحن السريع تدعم شحن السيارات أثناء التنقل، مما يعزز من سهولة الحركة في جميع أنحاء الكويت. سيساعد اعتماد السيارات الكهربائية على تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، وبالتالي تعزيز تنويع الاقتصاد بشكل أكبر.

قطاع الطاقة في الكويت (تابع)

نظرة مستقبلية

على الرغم من تنفيذ استراتيجية التنويع بعيداً عن النفط، فإن الكويت توسع بسرعة قدرات الوقود الأحفوري لديها. ويتم تنفيذ هذه التوسعات من خلال أهداف **استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية ٢٠٤٠**، والتي تشمل:

- زيادة إنتاج النفط الخام إلى ٤.٠ ملايين برميل يومياً
- زيادة إنتاج الغاز الطبيعي غير المرتبط إلى ٢.٠ مليار قدم مكعب قياسي يومياً
- زيادة قاعدة إنتاج البتروكيماويات إلى ١٤.٥ مليون طن سنوياً
- زيادة إنتاج مشتقات البتروكيماويات إلى ١.٢ مليون طن سنوياً

زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة تتطلب تمويلاً حكومياً كبيراً، وستكون من المحركات الرئيسية لتغيرات الحسابات الوطنية في الكويت. وبسبب التقلبات العالية في أسواق الطاقة الناتجة عن التطورات الجيوسياسية واعتماد الكويت على النفط، من المرجح أن يتأثر العجز المالي للدولة في المدى القريب.

السيناريو المتفائل:

تعزز طفيف في التعريفات التجارية مع إقامة الولايات المتحدة ودول أخرى اتفاقيات تجارية تعود بالنفع المتبادل؛ تحسن في الاقتصاد الصيني الذي سيكون المحرك الرئيسي لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام؛ تعافي الاقتصاد الأوروبي يدعم الطلب على الغاز الطبيعي؛ انتهاء الصراع بين إيران وإسرائيل باتفاق دبلوماسي، ما يمنع أي تأثير على مضيق هرمز؛ اعتماد سريع للسيارات الكهربائية ودمج كبير للطاقة المتجددة في شبكة الكهرباء، مما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد.

سيكون الأثر على نشاطات النفط في الكويت محدوداً، مع احتمال أن يكون العجز المالي متوافقاً مع تقديرات الحكومة الأولية البالغة ٦.٣ مليار دينار كويتي. يظل نمو الصناعة والناتج المحلي الإجمالي على المسار الصحيح مع تعديلات طفيفة فقط.

السيناريو الأساسي:

زيادة طويلة الأمد ولكن طفيفة في التعريفات الجمركية الأمريكية والتعريفات الردّية، مما يؤدي إلى تراجع في أنماط الاستهلاك على المدى القريب؛ ضغوط تضخمية تُضعف الطلب الاستهلاكي؛ استمرار الصراع بين إيران وإسرائيل يعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز، مما يدفع حركة المرور لاستخدام طرق بديلة ويرفع تكاليف النقل؛ توسع قدرات الطاقة المتجددة يسير وفق التقديرات الأولية؛ الإصلاحات التنظيمية تعزز اعتماد السيارات الكهربائية في المدى القريب.

زيادة في العجز المالي للكويت على المدى القريب نتيجة انخفاض إيرادات النفط، في ظل بحث المنطقة عن قنوات بديلة للعمل. من المتوقع ظهور ضغوط تضخمية في المدى القريب. يتأثر نمو الصناعة والناتج المحلي الإجمالي على المدى القريب، لكنه يعود إلى وضعه الطبيعي على المدى الطويل.

السيناريو المتشائم:

حرب التجارة بين الولايات المتحدة والصين تضيف تأثيراً معدياً على سلاسل التوريد العالمية من خلال فرض تعريفات جمركية كبيرة، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية كبيرة على مستوى العالم؛ تصعيد أكبر في الصراع بين إيران وإسرائيل يؤدي إلى حصار مضيق هرمز، مما يعطل نحو ٢٠٪ من إمدادات النفط الخام العالمية ويؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط؛ محدودية التمويل وتأخير المشاريع قد يؤخران جدول رؤية ٢٠٣٥؛ الأسواق الراكدة وقلة الطلب تقللان من جدوى دخول شركات تصنيع السيارات الكهربائية، مما يؤخر تبني السيارات الكهربائية.

يشهد العجز المالي في الكويت زيادة كبيرة بسبب تراجع إيرادات النفط مع غياب مصادر بديلة للإيرادات ذات قيمة مماثلة. ويسجل نمو الصناعة والناتج المحلي الإجمالي تراجعاً ملحوظاً.

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع .B.O.T
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكلة الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني – صفحة الخدمات

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني – صفحة التقارير الاقتصادية

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس
هاتف/واتساب: 00965-22286370
البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com
لينكد إن: linkedin.com/company/edgeconsultancykw
العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقمC11 ، مدينة الكويت ، الكويت.رابط خرائط جوجل

لمزيد من المعلومات، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
الموقع الإلكتروني – اتصل بنا

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.
لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى."
لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى."
قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل كوادر "ذي إيدج."
على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.
هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات.
يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت